S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/258
10 March 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٠ آذار/ مارس ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم بيانا إعلاميا أدلى به هايلي ولدنساي، وزير الشؤون الخارجية في دولة إريتريا في ٩ آذار/ مارس ١٩٩٩ إلى الأوساط الدبلوماسية المعتمدة لدى إريتريا (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) هايلي منقريوس
السفير
الممثل الدائم

100399 100399 99-06605

مرفق

بيان إعلامي أدلى به في ٩ آذار/ مارس ١٩٩٩ وزير الشؤون الخارجية
في إريتريا إلى الأوساط الدبلوماسية المعتمدة لدى إريتريا

١ - في نشرة الساعة الثامنة مساء من يوم ٨ آذار/ مارس ١٩٩٩، أذاع راديو إثيوبيا أن مليس زيناوي رئيس وزراء إثيوبيا أعلن في اجتماع مع الدبلوماسيين الأفريقيين المقيمين في أديس أبابا أن إثيوبيا تنظر بارتياب عميق إلى قبول إريتريا للاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية. وكانت الأسباب الأربعة التي قدمها كأساس لهذه الريبة كما يلي:

"(أ) أن البيانات الرسمية الصادرة عن السلطات الإريترية أشارت بصورة متكررة إلى أنها تقوم باستعدادات لغزو جديد لإثيوبيا.

"(ب) أن الحكومة الإريترية لم تعلن للشعب الإريتري عن طريق الإذاعة قرار قبول الاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية.

"(ج) أن الإخطارات الإريترية المرسلة لمختلف الحكومات والمنظمات الدولية بشأن قبول إريتريا للاتفاق الإطاري اختُتمت بعبارات تثير اللبس.

"(د) أن الأنشطة التي تقوم بها قوات الدفاع الإريترية على الجبهات الحربية انعكاس لتصميم البلد على الحرب".

٢ - ولا يمكن أن يصدر مثل هذا التضليل السخيف إلا عن دبلوماسية حكومة استنفدت معاييرها المزدوجة كل طاقتها. فقد أصبح معروفا الآن أن إريتريا حذرت المجتمع العالمي من عدوان إثيوبيا الوشيك فيما بين ١٥ كانون الثاني/يناير و ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٩. ومن المعروف أيضا أن إثيوبيا هي التي غزت إريتريا، وانتهكت وقف الغارات الجوية ورفضت جميع نداءات المجتمع الدولي من أجل وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية. ولقد أدانت الأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة وأطراف أخرى، كما لا تزال تدين جميع هذه الأعمال. وعلى هذا فإن الادعاء بأن "إريتريا مهتمة بتدابيرها الدفاعية لأنها مصممة على مواصلة الحرب"، هو من قبيل الدعاية المتسمة بالنفاق والتي تحيِّر العقل.

٣ - ولقد أعلنت أنا بنفسي في مقابلة مع تلفزيون إريتريا في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٩ أن إريتريا قبلت رسميا الاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية. وكررت إذاعة إريتريا هذا الإعلان في الصباح التالي بجميع اللغات الإريترية فضلا عن الأمهرية والانكليزية والأوروموفية. وكانت الرسالة واضحة ومفهومة للشعب الإريتري - ومن المؤكد أنها كانت كذلك تقريبا بالنسبة لأغلبية أبناء الشعب الإثيوبي الذين استمعوا للإذاعة. ويجب أن يكون مفهوما أن الطريقة التي تخاطب بها دولة ذات سيادة شعبها ليست من شأن إثيوبيا.

٤ - ومع ذلك من ناحية ثانية، يتمثل الأمر الأساسي في أن الإخطارات التي أرسلتها إريتريا إلى وسطاء السلام بما في ذلك الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الولايات المتحدة، وما اتسمت به الرسالة التي تضمنتها تلك الإخطارات من وضوح، تعد مهمة لبدء عملية السلام وحل النزاع. ولقد فهمت جميع الأطراف الرسالة، وأشادت بإريتريا وطلبت من إثيوبيا الامتثال لالتزامها السابق. وتتعرض الحكومة الإثيوبية للتنديد من جانب جميع المعنيين لعدم اكتراثها للنصح.

٥ - ويدحض الزعم السخيف بأن الرسائل الإريترية لم تكن واضحة بما فيه الكفاية التنديدات الموجهة إلى إثيوبيا والنداءات التي وجهتها إليها أطراف عديدة بضرورة أن تبدأ في تنفيذ الاتفاق الإطاري دون إبطاء. وغني عن البيان أن قيام إريتريا بإعادة تأكيد موقفها لوفد منظمة الوحدة الأفريقية الذي زار أسمرة في الفترة من ٤ إلى ٦ آذار/ مارس ١٩٩٩ وإنشائها لجنة لمتابعة تنفيذ الاتفاق الإطاري، كان كفيلا بتبديد أي شكوك حتى تلك التي تساور السلطات الإثيوبية.

٦ - ومن الجلي أن كل هذه المناورات الخرقاء ليست سوى جزء من سياسة مقنَّعة بقناع واه من أجل التنصل من "التزامها غير المشروط" الذي رددته كثيرا بالاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية، ومواصلة عدوانها بغرض تحقيق أهدافها البعيدة التي تتجاوز النزاع على الحدود.

٧ - ولهذا السبب كان على رئيس وزراء إثيوبيا أن يقول كذبا بواحا للدبلوماسيين. فإن ما زعمه بأن وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى أبلغه بأن سحب القوات الإريترية سيشمل مناطق أخرى غير بادمي والمناطق المحيطة بها، تكذبه السجلات. فالاتفاق الإطاري ينص على أن يكون الانسحاب كما يلي:

"من أجل تهيئة الظروف التي تفضي إلى تسوية شاملة ودائمة للنزاع من خلال تعيين وترسيم الحدود، سيتعيَّن إعادة نشر القوات المسلحة الموجودة في الوقت الراهن في مدينة بادمي والمناطق المحيطة بها إلى المواقع التي كانت فيها قبل ٦ أيار/ مايو ١٩٩٨ كبادرة على حسن النية ومن باب الاعتبار لمنظمتنا القارية، ويكون مفهوما أن إعادة النشر على هذا النحو لن تمس بالمركز النهائي للمنطقة المعنية، الذي سيتم تحديده عند انتهاء تعيين وترسيم الحدود، وإذا اقتضى الأمر، عن طريق آلية مناسبة للتحكيم".

٨ - وقد عـُرفت المناطق المجاورة باعتبارها "المنطقة المحيطة بمدينة بادمي". كذلك ينص التوضيح الذي قدمته منظمة الوحدة الأفريقية إلى حكومة إريتريا بشأن إعادة النشر والتجريـد من السـلاح على ما يلي: "تتم إعادة نشر القوات الإريترية من مدينة بادمي والمناطق المجاورة لها (تعرف بأنها المناطق المحيطة بالمدينة). على أن يعقب هذا على الفور تجريد الحدود برمتها من الأسلحة، عن طريق إعادة نشر قوات كلا الطرفين على طول الحدود برمتها، في المواقع التي تحدد فيما بعد، كجزء من عملية تنفيذ الاتفاق الإطاري".

٩ - وعبثا يحاول رئيس الوزراء الإثيوبي إدخال عناصر جديدة تتألف من ادعاءات إثيوبية متطرفة في الاتفاق الإطاري. ويشمل هذا قبول الحكومة الإريترية بمسؤولية التدمير المزعوم لبادمي، وتكاليف إزالة الألغام من المنطقة المحيطة ببادمي، والخسائر في الأرواح، وتدمير الممتلكات الذي سببته الحرب. ويبدو أنه ينسى أن حكومته هي التي ظلت طوال الجزء الأكبر من تسعة شهور، تدق طبول الحرب وتهدد بتدمير إريتريا؛ وحشدت جيشا ضم ما يربو على ٢٠٠ من المرتزقة الأجانب، وجنودا من الأطفال الذين تبلغ أعمارهم ١٣ عاما، وأكرهت الشباب (بما في ذلك شباب بعض البلدان المجاورة) على الالتحاق بالجيش استعدادا للعدوان؛ وارتكبت عدوانا بالفعل على طول ثلاث جبهات منذ ٦ شباط/فبراير ١٩٩٩.

١٠ - لقد أصبح جليا الآن أن النزاع لم يعد نزاعا حدوديا، بل أصبح محاولة لتقويض حكومة ذات سيادة بما يخالف القانون الدولي. ولأن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أخذ يبدو كأنه يمثّـل عقبة تعترض تحقيق هذه الأهداف فقد أصبح الضحية الأخيرة لحملة الكراهية الإثيوبية.

١١ - وبعد أن رفضت الحكومة الإثيوبية تنفيذ الاتفاق الإطاري فإنها تقوم الآن بصورة محمومة بوضع اللمسات الأخيرة لاستعداداتها من أجل شن هجوم جديد قد يقع في أي وقت. ومع هذا تعيد حكومة إريتريا تأكيد التزامها المستمر بوقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية إلى جانب تنفيذ الاتفاق الإطاري.

١٢ - وأغتنم هذه الفرصة لأطلب منكم يا أصحاب السعادة أن تبلغوا كلا من حكوماتكم ومنظماتكم بالهجوم الوشيك وبأننا نلتمس منها التنديد به.

- - - - -